

البنى الأولية للقراءة

هذه السلسلة

في سياق الرسالة الفكرية التي يضطلع بها "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، وفي إطار نشاطه العلمي والبحثي، تُعنى "سلسلة ترجمان" بتعريف قادة الرأي والنخب التربوية والسياسية والاقتصادية العربية إلى الإنتاج الفكري الجديد والمهم خارج العالم العربي، من طريق الترجمة الأمانة الموثوقة المأذونة، للأعمال والمؤلفات الأجنبية الجديدة أو ذات القيمة المتجددة في مجالات الدراسات الإنسانية والاجتماعية عامة، وفي العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والثقافية بصورة خاصة.

وتستأنس "سلسلة ترجمان" وتسترشد بآراء نخبة من المفكرين والأكاديميين من مختلف البلدان العربية، لاقتراح الأعمال الجديدة بالترجمة، ومناقشة الإشكالات التي يواجهها الدارسون والباحثون والطلبة الجامعيون العرب كالاقتدار إلى النتاج العلمي والثقافي للمؤلفين والمفكرين الأجانب، وشيوع الترجمات المشوّهة أو المتدنية المستوى.

وتسعى هذه السلسلة، من خلال الترجمة عن مختلف اللغات الأجنبية، إلى المساهمة في تعزيز برامج "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات" الرامية إلى إذكاء روح البحث والاستقصاء والنقد، وتطوير الأدوات والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، والتأثير في الحيز العام، لتواصل أداء رسالتها في خدمة النهوض الفكري، والتعليم الجامعي والأكاديمي، والثقافة العربية بصورة عامة.

البنى الأولية للقرابة

كلود ليفي ستروس

ترجمة

شوقي دويهي

مراجعة

مبروك بوطقوقة

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ليفني ستروس، كلود

البنى الأولية للقرابة/ كلود ليفني ستروس؛ ترجمة شوقي دويهي؛ مراجعة مبروك بوطوق.
784 صفحة؛ 24 سم. - (سلسلة ترجمان)

يشتمل على ببليوغرافية (صفحات 737-762) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-747-4

1. القرابة. 2. الأنثروبولوجيا الاجتماعية. 3. الزواج. 4. العلاقات الأسرية. 5. المجتمعات البدائية.
أ. دويهي، شوقي (مترجم). ب. بوطوق، مبروك (مراجع). ج. العنوان. د. السلسلة.
306.83

هذه ترجمة مأذون بها حصرياً من الناشر لكتاب

Les structures élémentaires de la parenté

par Claude Lévi-Strauss

Copyright © 1967 by Walter de Gruyter GmbH & Co. KG, 10785 Berlin.

عن دار النشر

Walter de Gruyter GmbH & Co. KG

**Lévi-Strauss, Claude: Les structures élémentaires de la parenté © Walter de
Gruyter GmbH Berlin Boston. All rights reserved.**

This work may not be translated or copied in whole or part without the written
permission of the publisher (Walter De Gruyter GmbH, Genthiner Straße 13, 10785
Berlin, Germany).

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



شارع الطرفة - منطقة 70

وادي البنات - ص. ب: 10277 - الطعائن، قطر

هاتف: 40356888 00974

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174

ص. ب: 114965 رياض الصلح بيروت 1107 2180 لبنان

هاتف: 8 00961 1991837 فاكس: 00961 1991839

البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org

الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت، تموز/ يوليو 2026

إهداء

إلى ذكرى لويس مورغان

المحتويات

11	قائمة الأشكال
19	مقدمة الطبعة الأولى
25	مقدمة الطبعة الثانية

مقدمة

47	الفصل الأول: الطبيعة والثقافة
61	الفصل الثاني: مسألة سيفاح القُربى

القسم الأول التبادل المقيّد

المحور الأول: أسس التبادل

85	الفصل الثالث: عالم القواعد
103	الفصل الرابع: الزواج الداخلي والزواج الخارجي
119	الفصل الخامس: مبدأ التعامل بالمثل
141	الفصل السادس: التنظيم الثنائي
163	الفصل السابع: الوهم الغابر
181	الفصل الثامن: المصاهرة والنسب

211	 الفصل التاسع: زواج أبناء العمومة
231	 الفصل العاشر: التبادل الزوجي

المحور الثاني: أستراليا

249	 الفصل الحادي عشر: النظم الكلاسيكية
279	 الفصل الثاني عشر: نظام مورنغن
319	 الفصل الثالث عشر: النظم المتناغمة والنظم غير المتناغمة
355	 الفصل الرابع عشر: ملحق القسم الأول
	أولاً: حول الدراسة الجبرية لبعض
355	 أنساق القوانين الزوجية (نظام مورنغن) بقلم أندريه ويل
363	 ثانياً: تعليق

القسم الثاني التبادل المعمّم

المحور الأول: الصيغة البسيطة للتبادل المعمّم

371	 الفصل الخامس عشر: واهبو النساء
401	 الفصل السادس عشر: التبادل والشراء
419	 الفصل السابع عشر: الحدود الخارجية للتبادل المعمّم
451	 الفصل الثامن عشر: الحدود الداخلية للتبادل المعمّم

المحور الثاني: النظام الصيني

479	 الفصل التاسع عشر: نظرية غرانيه
499	 الفصل العشرون: نظام تشاو مو
527	 الفصل الحادي والعشرون: الزواج الأمومي

545	 الفصل الثاني والعشرون: الزواج المنحرف
561	 الفصل الثالث والعشرون: النظم الطرفية

المحور الثالث: الهند

595	 الفصل الرابع والعشرون: العظم واللحم
615	 الفصل الخامس والعشرون: عشائر وطبقات مغلقة
639	 الفصل السادس والعشرون: البنى اللاتناظرية
661	 الفصل السابع والعشرون: دورات التعامل بالمثل

خاتمة

685	 الفصل الثامن والعشرون: الانتقال إلى البنى المركبة
711	 الفصل التاسع والعشرون: مبادئ القرابة
737	 المراجع
763	 فهرس عام

قائمة الأشكال

- (1-3): تقطيع الجاموس حصصًا في بورما 93
- (2-3): توزيع الحصص بحسب درجة القرابة 93
- (1-5): التبادلات الزوجية في بولنيزيا 135
- (2-5): التبادلات الطقوسية في جزيرة أونغتونغ جافا 137
- (1-9): رسم من أهل أمبريم يوضح نظام القرابة لديهم 221
- (2-9): الزواج بين أبناء العمومة المتقاطعين 228
- (1-10): مفهوم التقاطع بين أبناء العمومة 246
- (1-11): قواعد الزواج لدى مورنباتا 260
- (2-11): قواعد الزواج لدى كارييرا 264
- (3-11): نظام كارييرا 268
- (4-11): صيغة كارييرا 270
- (5-11): النسب والإقامة في نظام كارييرا 271
- (6-11): قواعد الزواج لدى أراندا 273
- (7-11): رسم توضيحي لنظام أراندا 274
- (8-11): نظام أراندا 275

- (9-11): الزواج بين الأنساء المتحدرين من خال وعمّة 275
- (1-12): بنية نظام مورنغن 282
- (2-12): قواعد الزواج لدى مورنغن بحسب وارنر 283
- (3-12): قواعد الزواج لدى مورنغن 283
- (4-12): نظام مورنغن ونظام أراندا 284
- (5-12): قاعدة الزواج لدى مورنغن في النظام العادي 285
- (6-12): قاعدة الزواج لدى مورنغن في النظام الاختياري 285
- (7-12): الجمع بين النظام العادي والنظام الاختياري 289
- (8-12) و(9-12): مخططا التبادل المُعمَّم 294
- (10-12): الأزواج والثنائيات والدورات 295
- (11-12): الزواج الأمومي الجانب 296
- (12-12): التبادلات المُعمَّمة بين أربع طبقات 297
- (13-12): تسميات القرابة لدى مورنغن 300
- (14-12): التعبير عن شروط التبادل المُعمَّم لدى مورنغن 304
- (15-12): النسب والإقامة في التبادل المُعمَّم 305
- (16-12): مخطط تعريف لنظام مورنغن 306
- (17-12): دورة الطبقات الرباعية 309
- (18-12): إسقاط مستوٍ لنظام الدورة 310
- (1-13): نظام كارادجير 319
- (2-13): نظام مارا بحسب وارنر 321
- (3-13): نظام ألوريدجا 327
- (4-13): نظام ساذرن كروس 327

- 328 (5-13): نظام دييري بحسب إلكين
- 331 (6-13): تعبير مبسط لنظام دييري
- 334 (7-13): تطور نظام دييري
- 336 (8-13): نظام ويكمونكان بحسب ماكونيل
- 340 (9-13): نظام مانشو ونظام ويكمونكان
- 345 (10-13): تصنيف أنساق النظم القرابية الأساسية
- 375 (1-15): نظام كاتشين
- 392 (2-15): الدورة الإقطاعية للزواج لدى كاتشين
- 421 (1-17): دورات الزواج بين جماعات تشيرو وتشاوتة وتاراو
- 427 (2-17): نظام لاکهر (نموذج مختزل)
- 431 (3-17): نظام رنغما ناغا
- 432 (4-17): نظام لوتا ناغا (نموذج مختزل)
- 433 (5-17): جانب آخر من نظام لوتا ناغا
- 437 (6-17): نظام سيما ناغا (نموذج مختزل)
- 442 (7-17): نظام آو ناغا (نموذج مختزل)
- 458 (1-18): نظام جيلياك
- 460 (2-18): التبادل المعمّم مع ثلاث عشائر
- 460 (3-18): التبادل المعمّم مع أربع عشائر
- 492 (1-19): النظام الصيني بحسب غرانيه
- 497 (2-19): جانب آخر من فرضية غرانيه
- 508 (1-20): مخطط مبسط لدرجات الحداد
- 509 (2-20): تمثيل بياني لنظام القرابة الصيني

- 514 (3-20): ترتيب تشاو مو
- 517 (4-20): معبد الأسلاف بحسب لهسو
- 518 (5-20): التقليب بين الأجداد في ترتيب تشاو مو
- 519 (6-20): الصفوف والأعمدة
- 521 (7-20): توزُّع المواقع في ترتيب تشاو مو
- 523 (8-20): قواعد زواج مورنغن مقارنة بالقواعد الصينية بحسب غرانيه
- 550 (1-22): نظام ميوك (نموذج مختزل)
- (2-22): نظام ميوك: الصلات
- 554 بين الجينيات والبيات والنموذج المختزل
- 564 (1-23): نظاما التبيت وكوكي
- 570 (2-23): قواعد الزواج لدى تونغوس
- 572 (3-23): قواعد الزواج لدى ماوناغا
- 579 (4-23): جانب من النظام المنشوري
- 585 (5-23): مقارنة بين نظامي المنشوريين وآوناغا
- 587 (6-23): توزيع الأشكال الأولية من التبادل في الشرق الأقصى
- 598 (1-24): جانب من نظام غوند
- 612 (2-24): النظام الهندوسي بحسب هلد
- 627 (1-25): حظر الزواج لدى جماعة باي
- 629 (2-25): المول السبعة
- 630 (3-25): الدرجات المحظورة في شمال الهند
- 646 (1-26): نظام موندا
- 647 (2-26): زواج موندا مكتوب وفق نظام أراندا

651	 (3-26): العمة والخال
654	 (4-26): امتيازات الخؤولة والعمومة
668	 (1-27): ابنة الخال وابن العمة
679	 (2-27أ): الزواج من ابنة الخال (الدورة الطويلة)
679	 (2-27ب): الزواج من ابنة العمة (الدورة القصيرة)
	(1-28): مخطط تقريبي للمنطقة المدروسة
688	 ومحور التبادل المُعمَّم
692	 (2-28): نظام التناقضات بين الأشكال الأولية للزواج

من بين أولئك الذين سيرغبون في تجشّم عناء فهم المبادئ العامة للدين البدائي، سيعود قليلون جدًّا، بلا شك، يومًا إلى الاعتقاد بأن الأمر يتعلق بوقائع سخيفة لا تقدم أي منفعة لباقي البشرية. وبعيدًا من كون هذه المعتقدات والممارسات مجرد تراكم حطام، أو بقايا من بعض الجنون الجماعي، فإنها تتمتع بقدر من التناسق والمنطق بحيث أننا، ما إن نبدأ بتصنيفها حتى ولو بصورة غير متقنة، ندرك المبادئ التي تحكمها في تطورها. عندئذٍ نتحقق من أن هذه المبادئ هي مبادئ عقلانية في جوهرها، على الرغم من أنها تعمل تحت ستار من الجهل العميق والمتأصل...

يميل العلم الحديث أكثر فأكثر إلى استخلاص نتيجة مفادها أنه إذا كانت هناك قوانين في مكان ما، فلا بد من أن تكون في كل مكان⁽¹⁾.

إ. ب. تايلور

(1) E. B. Tylor, *Primitive Culture* (London: John Murray, 1871), pp. 20-22.

مقدمة الطبعة الأولى

نقصد بالبنى الأولية للقربة، النُّظْم التي تسمح مصطلحاتها القربية بتحديد فوري لدائرة الأقرباء ودائرة الأصهار، أي النُّظْم التي تُلْزَم بالزواج بنسق معيّن من الأقرباء أو، إن شئنا، النُّظْم التي تُعرّف أعضاء الجماعة كافّة على أنهم أقرباء، لكنها تميزهم في فئتين: شركاء ممكنين، وشركاء محرّمين. ونخص باسم البنى المركّبة النُّظْم التي تكتفي بتحديد دائرة الأقرباء، وتترك لآليات أخرى، اقتصادية أو نفسية، مهمة تحديد الشريك. إذًا، يتطابق في هذا العمل تعبير "بنى أولية" مع ما يسميه علماء الاجتماع عادة الزواج التفضيلي. لم نتمكن من الاحتفاظ بهذه المصطلحات، ذلك لأن الموضوع الأساسي لهذا الكتاب هو تبيان أن قواعد الزواج، ومصطلحات القربة، ونظام الامتيازات والممنوعات - وهي جوانب مترابطة لواقع واحد - هي بنية النظام الذي يجري تناوله.

يُفْضِي التعريف الذي سبق إذًا إلى تخصيص اسم البنية الأولية للنُّظْم التي تقوم، كما هو الحال في زواج أبناء العمومة⁽¹⁾ المتقاطعين [الزواج بابنة الخال أو بابنة العمّة]، على تعيين شبه ألي للزوج المُفْضَل، في حين تدرج النُّظْم التي تقوم على انتقال الثروة، أو الاختيار الحر - ككثير من النُّظْم الأفريقية، أو نظام مجتمعنا المعاصر - في فئة البنى المركّبة. عُمومًا، سألتزم هذا التمييز، غير أن هذا الأخير لا يُلْغِي الكثير من التحفظات التي تفرض نفسها حياله.

(1) سوف نقتصر في هذا الكتاب على تعبير "أبناء العمومة" كترجمة لكلمة "cousins"، التي من المعلوم أنها لا تفرّق بين أبناء كل من الأعمام والعمات والأخوال والخالات. والسبب في ذلك هو الاختصار في الترجمة نظرًا إلى تواتر العبارة على مدى الكتاب. باختصار، تفيد كلمة "العمومة" المستخدمة هنا الأعمام والعمات والأخوال والخالات. (الناشر)

أولاً، ليس هناك بنية أولية صرف؛ بمعنى أنه مهما كانت درجة دقة نظام ما، فهذا الأخير لا يُفْضِي - أو لا يُفْضِي إِلَّا استثنائياً - إلى تعيين شخص وحيد شريكاً نكون ملزمين بالزواج منه. فالبنى الأولية هي بنى تسمح بتحديد طبقات، أو تعيين علاقات. لكن عموماً، هناك كثير من الأفراد الذين في استطاعتهم، أيضاً، تشكيل الطبقة، أو تلبية مستلزمات العلاقة، وهؤلاء غالباً ما تكون أعدادهم كبيرة. بناء عليه، هناك بعض من الحرية المتروكة دائماً للاختيار حتى داخل البنى الأولية. في المقابل، ليس هناك من بنية مركبة واحدة تسمح باختيار حر بالمطلق؛ فقوام القاعدة ليس أنه يُمكن الشخص الزواج بأي كان بالنسبة إلى النظام، بل بجميع الذين يحتلون مواقع في مدونة التسميات ممن لا يُحظر الزواج منهم صراحة. فحدود البنى الأولية تكمن في الإمكانيات البيولوجية التي تستطيع دوماً إيجاد حلول متعددة لمشكلة ما، وذلك في شكل إخوة وأخوات وأبناء عم وأبناء خال. أما حدود البنى المركبة، فتكمن في تحريم سفاح القربى الذي يستبعد، باسم القواعد المجتمعية، بعض الحلول التي هي مع ذلك مفتوحة بيولوجياً. من هنا، يظل هناك بعض من حرية الاختيار حتى في البنى الأولية الأكثر صرامة، ويظل الاختيار عُرضةً لبعض الحصر حتى في البنية المُركبة الأكثر التباساً وغموضاً.

إذاً، من غير الممكن اعتبار أن ثمة تضاداً كاملاً بين البنى الأولية والبنى المُركبة، وبالتالي من الصعب رسم حد يفصل بينهما. فبين النظم التي تحدد الشريك، وتلك التي تتركه مبهماً، ثمة أشكال هجينة وملتبسة: إما لأن الامتيازات الاقتصادية تسمح باختيار ثانٍ داخل طبقة ملزمة (زواج بواسطة الشراء مقرون بزواج بواسطة التبادل)، وإما لأن هناك حلولاً كثيرة تفضيلية (الزواج بابنة الخال، وبابنة أخي الزوجة؛ والزواج بابنة الخال، وبزوجة الخال... إلخ). سنتفحص في هذا الكتاب بعضاً من هذه الحالات، لأننا نعتبر أن في إمكانها الإضاءة على حالات أكثر بساطة منها. وموقتاً، سنترك جانباً بعضها الآخر الذي ييسر الانتقال إلى أشكال مركبة.

إذاً، يشكل هذا العمل مدخلاً إلى نظرية عامة لنظم القرابة، بالمعنى الدقيق للكلمة. هذا أمر مؤكد إذا اعتبرنا أن المجال يظل مفتوحاً بعد دراسة البنى الأولية أمام دراسة أخرى مخصصة للبنى المُركبة، وربما لدراسة ثالثة تتناول المواقف العائلية التي تعبر، أو تُدَلّل، من خلال سلوكيات منسقة، صراعات أو تناقضات ملازمة للبنية المنطقية

كما تتجلى في نظام التسميات القرابية. مع ذلك، إذا كنت قد نشرت هذا الكتاب بصيغته الحالية، فذلك لسببين اثنين أساساً: أولاً، أعتقد أن دراستي، وإن كانت غير شاملة، فهي كاملة، بمعنى أنها تتناول مبادئ عدة. وحتى إذا شئنا توسيع هذا الجانب أو ذاك من جوانب المسألة التي تتطرق إليها هذه المبادئ، فلن ندخل عليها أي مفهوم جديد. فإلى القارئ الراغب في توضيح مسألة خاصة، يكفي تطبيق ما ذهبنا إليه في تعريفاتنا وتمييزاتنا على الحالة المعنية واتباع المنهجية نفسها.

ثانياً، لا نأمل، حتى في إطار الحدود التي وضعناها لأنفسنا، أن نكون في منأى عن الأخطاء المادية، والأغلاط التفسيرية. لقد توصلت العلوم الاجتماعية إلى درجة عالية من التداخل، إذ أصبح كلٌّ منها شديد التعقيد نتيجة الكم الهائل من الوقائع والوثائق التي تستند إليها؛ ذلك أن تقدمها ما عاد في الإمكان حصوله إلا عبر عمل جماعي. لقد اضطررنا للتطرق إلى مجالات كنا غير مستعدين لدراستها على نحو جيد، والمجازفة بفرضيات لم يكن في الإمكان التحقق منها فوراً، ثم كان علينا وضع مسائل جانباً وموقتاً بسبب عدم توفر معلومات؛ وهي مسائل كان حلها، مع ذلك، جوهرياً بالنسبة إلى مشروعنا. فإذا قُدِّر لهذا العمل أن يلقي اهتماماً من شريحة معينة من المهتمين - سواء كانوا إثنولوجيين، أم علماء اجتماع، أم علماء نفس، أم لسانين، أم علماء آثار، أم مؤرخين من بين مَنْ يشاركون، في المختبر أو في مكتب العمل أو في الميدان، في دراسة الظاهرة البشرية نفسها - وإذا كانت هناك ثغرات بسبب ضخامته وجسامته، وكنا من أوائل الذين استشعروها، قابلة لسدها نتيجة تعليقاتهم وجواباً عن اعتراضاتهم، سيكون قد وجب علينا، بلا شك، التوقف للحظة في تحقيقنا، وتقديم نتائجه الأولى قبل البحث عن استخراج تداعياته الأكثر بعداً.

تصطدم الدراسة في علم الاجتماع المقارن، حالياً، بصعوبتين رئيسيتين: اختيار المراجع، واستخدام الوقائع. وفي الحالتين، تنجم المشكلة بصورة خاصة عن وفرة المعطيات، وعن الضرورة القاضية بحصرها. بالنسبة إلى النقطة الأولى، لم أشأ التستر على أن كون الكتاب هذا قد صيغ في الولايات المتحدة بتماس يومي مع زملائي الأميركيين، جعله واسع الاستخدام في المراجع الأنكلوسكسونية. وكل محاولة لإخفاء هذا التوجه هي نكران للجميل إزاء بلد وقر لي استقبلاً كبيراً وإمكانات عمل استثنائية. وبالنسبة إلى زملائي الفرنسيين، وبصورة خاصة أولئك

الذين يهتمون بالتطورات الراهنة لعلومهم في الخارج، فإنني قد أكون أخلفت في المهمة الاستعلامية التي كلفوني بها ضمناً. وفي الوقت نفسه، ومن دون الامتناع عن اللجوء إلى مراجع قديمة في كل مرة كانت هذه الأخيرة ضرورية جداً بالنسبة إلي، سعيْتُ إلى تجديد الأساس التقليدي الذي تقوم عليه قضايا القرابة والزواج متجنباً أن أقصّر عملي على إعادة اجترار أمثلة قد أرهقتها أصلاً النقاشات السابقة من فريزر ودو بريفو وكراولي ووسترمارك. إذًا، ستُظهر لائحة مراجع عملي، بطريقة غير عرضية، أن هناك نسبة عالية من المقالات والكتب الصادرة خلال السنوات الثلاثين الأخيرة. لذلك، أمل الصفح عن مشروع نظري ربما لا طائل تحته، بسبب النفاذ الأسهل الذي وفّره هذا الكتاب، إلى مصادر نادرة أحياناً ومبعثرة دائماً.

أما النقطة الثانية فطرحَت مسألة أكثر حساسية؛ إذ يؤخَذ على عالم الاجتماع المقارن، خلال استخدامه مواده دائماً، أمران اثنان: إما أنه، في مراكمته للأمثلة، يجردها من لحمها، ويُفقدُها كامل ماهيتها وكامل دلالتها بعزلها تعسفياً عن جملة العناصر التي يشكّل كل منها عنصراً من عناصرها؛ وإما، على العكس، وبهدف الحفاظ على الجانب الملموس للوقائع، والإبقاء على الرابط الذي يجمعها بجوانب الثقافة كافة التي استُعيرت منها رابطاً حياً، نراه ينقاد إلى عدم الأخذ إلا بعدد قليل منها، والامتناع، بسبب هذه القاعدة الشديدة الهشاشة، عن حقه في التعميم. يمكننا بسهولة ربط العيب الأول باسم وسترمارك، والثاني باسم دوركهيم. لكن، إذا اتبعنا الطريق الذي خطّه مارسيل موس بجدارة، فإنني أعتقد أن في إمكاننا تجنّب هذين الخطرين. إن تصوري للمنهجين في هذا الكتاب ليس في كونهما طريقتين تلغي إحداها الأخرى، بل بوصفهما منهجين يمثلان زمنين مختلفين في سياق البرهنة. ففي مراحل التوليف الأولى، نتعامل مع حقائق شديدة العمومية، يكمن دور الاستقصاء فيها في إثارة الفرضية، وتوجيه الحدس، وإظهار المبادئ أكثر منه في إثبات البرهان. فكلما كانت الظواهر التي يجري تناولها شديدة البساطة وشديدة الشمولية في آن، لتكون التجربة المعيشة كافية للتثبيت منها بالنسبة إلى أي مراقب، كان من المشروع بالتأكيد مراكمة الأمثلة من دون الاهتمام كثيراً بالسياق الذي يضفي على كل منها دلالة مخصوصة، ذلك لأننا لا نطالبها بعد بأي وظيفة برهانية، لأن الدلالة خلال هذه المرحلة هي، إلى حد ما، نفسها بالنسبة إلى الأمثلة جميعاً، ولأن المقارنة بالتجربة الخاصة للشخص الذي هو نفسه عضو في مجموعة مجتمعية،

تكفي بصورة دائمة تقريباً لتصويب هذه الدلالة. فأمثلة معزولة، ومستعارة من ثقافات متنوعة جداً، تكتسب تبعاً لهذا الاستخدام قيمة إضافية: إنها تؤكد، بقوة مستقاة من العدد ومن المفاجأة، وجود الشبيه في المختلف. إن الأدوار التي تؤديها الأمثلة هذه هي، تحديداً، تغذية الانطباع، وتحديد الجو واللون اللذين يؤثران لحظة بروزهما في معتقدات الناس وخوفهم ورغباتهم أكثر من تحديدها الحقائق في ذاتها.

وبقدر ما تتطور عملية التوليف، وبقدر ما نسعى إلى بلوغ علاقات أكثر تعقيداً، لا تعود المنهجية الأولى منهجية شرعية. ولكي نعمق الدلالة الخاصة لكل من هذه الأمثلة، علينا الحد من عددها. وخلال هذه المرحلة، يستند البرهان كله إلى عدد صغير من الأمثلة المختارة بعناية. والتعميم الذي يلي يبقى تعميماً مقبولاً شرط أن تكون الأمثلة نموذجية، بمعنى قدرة كل منها على إنجاز تجربة تستجيب لشروط القضية كافة؛ أي إن كلاً منها يتيح إجراء تجربة تستوفي جميع شروط المسألة كما يكون قد جرى تحديدها من خلال مسار التحليل المنطقي. وهكذا يتزامن التقدم على صعيد البرهان في أثناء هذا العمل، مع تغيير على صعيد المنهج. وبانطلاقنا من عرض منهجي يكون فيه للأمثلة الانتقائية المختارة بدافع واحد ألا وهو حرارتها الإيحائية، دورها الأساسي في تبيان عملية التفكير، وحث القارئ على عيش مواقف مماثلة من خلال تجربته الخاصة، نكون قد قلّصنا أفقنا شيئاً فشيئاً، كي نتيح للبحث أن يتعمق؛ إذ يمثل قسمنا الثاني - باستثناء الخلاصة - ما يشبه مجموعة من ثلاث دراسات متخصصة (monographies)، على التوالي، للتنظيم المتعلق بالزواج في جنوب آسيا والصين والهند. هذه التوضيحات الأولية كانت، بلا شك، ضرورية لتبرير الطريقة المعتمدة.

لم يكن هذا الكتاب ليرى النور لولا المساعدة التي تلقيتها من أشخاص ومؤسسات شتى: أولاً مؤسسة روكفلر التي قدمت لي الوسائل المعنوية والمادية للشروع به، والمدرسة الجديدة للبحث الاجتماعي (New School for Social Research) التي أتاحت لي من خلال ممارسة التدريس توضيح أفكاره وصياغتها، وأخيراً جميع أساتذتي وزملائي الذين استطعت من خلالهم، سواء عبر الاتصال المباشر أو تبادل الرسائل، التحقق من الوقائع وتدقيق الفرضيات، أو الذين شددوا على يدي مشجعين: روبرت لووي، وأ. ل. كروبر، ورالف ليتون، وبول ريفيه، وجورج دافي، وموريس لينهارت، وغابرييل لوبرا، وألكسندر كويريه، وريمون دو سوسور، وألفرد مترو،

وأندريه ويل الذي تكرم بإضافة ملحق رياضي إلى القسم الأول. فلهم مني الشكر، خصوصاً رومان جاكوبسون الذي أرغمني إلحاحه الودي على متابعة الجهد حتى النهاية، وهو جهد يدين له بالمزيد من الإلهام النظري أيضاً.

ثلاثة أهداف دفعتني إلى إهداء عملي لذكرى لويس مورغان: أولها تحية إلى المعلم الكبير الذي أرسى نظاماً للبحث انخرطنا فيه بتواضع على خطاه؛ وثانيها انحنائنا من خلاله أمام هذه الممارسة الأنثروبولوجية الأميركية التي كان وراء تأسيسها، والتي ضمتني بشكل أخوي إلى أعمالها ونقاشاتها خلال أربع سنوات؛ وثالثها محاولة أن نُسدي إليه، ولو بقدر قليل، الخدمة التي أدين له بها، عبر تذكيره بأنها كانت كبيرة، ولا سيما في مرحلة لم يكن التدقيق العلمي ودقة الملاحظة فيها يتعارضان مع فكر يعلن، من دون خجل، أنه فكر نظري وذو مذاق فلسفي جريء، لأن علم الاجتماع لا يتقدم على نحو غير النحو الذي تقدمت به العلوم التي سبقته. ومن الأجدي نسيان هذا الأمر في اللحظة التي بدأنا فيها استشفافاً، "كما من خلال غيمة"، الميدان حيث يكون اللقاء. لقد اقتبس كوهلر مقولة إدينغتون: "لقد باتت الفيزياء تدرس التنظيمات"، ثم كتب بعد مضي عشرين سنة تقريباً: "في هذا الطريق... ستلتقي بالبيولوجيا وعلم النفس"⁽²⁾. وأرى أن هذا العمل سيحقق غايته إذا شعر القارئ بعد إنهاء قراءته أنه ميال إلى إضافة عبارة: وعلم الاجتماع.

نيويورك، 23 شباط/فبراير 1947

(2) W. Köhler, "La perception humaine," *Journal de Psychologie*, vol. 27 (1930), p. 30.